تعرض كأساس ينبغي اعتماده للوحدة الوطنية المتجددة، لا تختلف كثيراً في مصداقيتها وواقعيتها، عما تقدم، من حيث انها تجيء، عادة، متأخرة نحو خمس سنوات عن الواقع القائم يوم صدورها؛ وبالتالي تكون عديمة النجاعة والفعالية، وتضر، احياناً، اكثر مما تنفع. فعندما كانت المجالس الوطنية، على سبيل المثال، تصدر القرارات الطنانة الرنانة، الغاضبة والمتوعدة، ضد «التسوية الامبريالية» (التي اتضح فيما بعد انها لم تكن قائمة)، في اوائل السبعينات، ومن ورائها تنظيمات المقاومة ترغي وتزبد، كان الفكر السياسي الفلسطيني يتعاطى، عملياً، بمنتهى الجدية مع تلك الاطروحات والتحديات، على شكل حوارات ومناقشات مستفيضة ومستمرة، شارك فيها الكثيرون من الافراد المحسوبين على الاتجاهات السياسية او التنظيمية كافة. وعندما أُقر، سنة ١٩٧٤، برنامج السلطة الوطنية، المقاتلة و «النفاثة» طبعاً، كان القصد دولة فلسطينية، وان لم تجرؤ التنظيمات أياها على بق البحصة واعلان ما تريده بصراحة ووضوح الا سنة ١٩٧٧. وحتى عندما تم ذلك، كان التفكير يدور حول كيفية تحقيق ذلك، على ما يتطلبه من اساليب عمل، ويجره من تنازلات مؤلمة. اما سبب ذلك التباين بين القرارات والواقع، وعدم تزامنها، بحيث باتت عديمة الجدوى، فانه واضح للغاية. أنها ـ ما شاء الله ـ «الوحدة الوطنية» التي لم تكن تسمح بأكثر من ذلك. فوفقاً لاحسن «قواعد» اللعبة، في اطار تلك «الوحدة»، كان على التنظيمات ان تناور وتداور وتزايد وتتلوى، وتتصرف كالممتنعة وهي راغبة، لكي تستطيع اقرار برنامج ما او اتخاذ موقف معين. وحتى يتم ذلك يكون سحر التحرك الجديد قد فقد مفعوله.

انها حكاية «الاجماع الوطني» الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

ذلّ اللجوء الدمشقي

على الرغم من النواقص الخطيرة على ما يتبعها، عادة، من خلل كبير في القدرة على الأداء، في نظام «الوحدة الوطنية» أياه، لم يكن هنالك اي مانع عملي يحول دون استمراره والعمل بموجبه حتى بعد خروج المقاومة من لبنان سنة ١٩٨٢. بل ان النظام الفلسطيني بأسره (المسمّى ايضاً «ثورة») بقي، فعلاً، على ما كان عليه حتى بعد ذلك، بدلالة ان دورة المجلس الوطني المنعقدة في الجزائر، في مطلع سنة ١٩٨٣، لم تكن تختلف كثيراً عن تلك التي سبقتها. كما ان القرارات التي اتخذتها والمؤسسات التي انتخبتها سارت على المنوال السابق ذاته. كذلك، فان اساليب العمل التي أُنتهجت بعد ذلك، اذا كان بالامكان اطلاق عبارة «اسلوب عمل» على الفوضى، بقيت على ما كانت عليه.

الا ان هذا الوضع راح يتغير، لاسباب عديدة، بعضها ذو علاقة مباشرة بعدد من المنظمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء الوحدة الوطنية، وبالذات انعدام الاستقلالية لديها. فبعد ان فشل اريئيل شارون في تنفيذ مخططه بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد ان استعادت المنظمة التقاط انفاسها، واتضح انها مستمرة في المحافظة على استقلاليتها، رغم الضربات الموجعة التي وُجهت اليها، عاد النظام الطائفي الفاشي، الجاثم على قلب دمشق، الى استئناف نشاطه التخريبي لاحتواء منظمة التحرير خاصة، والعمل الفلسطيني عامة، واخضاعهما لمخططاته، وهو هدف لم يتخل عنه أبداً. وفي مرحلته الجديدة، اتخذ هذا النشاط التآمري طابعاً خطيراً للغاية، تمثل في دعم نظام السيد الرئيس